الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

UNITED ARAB EMIRATES
Ministry of Economy
Central Statistical Department

دولة الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد
الإدارة المركزية للإحصاء

التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي
لدولة الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٧

أغسطس ٢٠٠٨

المحتويـــــات :-

مقدمـــــة

التطورات الاقتصادية على المستوى الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي

التكوين الرأسمالي الثابت

الإنفاق الاستهلاكي النهائي

التجارة الخارجية

المشروعات المالية

التطورات الاجتماعية

السكان والمشتغلون

الخدمات التعليمية

الخدمات الصحية

خدمات الرعاية الاجتماعية

مقدمـــــــة

في إطار سعي الدولة لتطبيق استراتيجية الحكومة لتحقيق التنمية المـستدامة والمتوازنـة وضمان جودة حياة عالية لمواطني دولة الإمارات ، قامت الفعاليات الاقتـصادية بجهـود متنوعـة لتحقيق هذا الهدف ، في ظروف اقتصادية خارجية مواتية سادت مؤخرا بفعل ارتفاع أسعار الـنفط وما أحدثته من أثر إيجابي على الاقتصاد المحلي .

لقد شهد عام ٢٠٠٧ تطورات في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، وقطعت الدولـة شوطا كبيرا في مجال التنويع الاقتصادي ، إذ بلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦٤،٣ % ، ولقد قامت الإمارات بالاستثمار في توسعة أنشطتها التجاريـة والسياحية إضافة إلى تعزيز البنية التحتية والمدن الصناعية والخدمات المالية والمصرفية .

لقد قطعت الدولة شوطا كبيرا في مجال التنمية البشرية ، مما ساهم في تقـدم المؤشـرات الاجتماعية بشكل واضح مقارنة بالسنوات الماضية ، إيمانا منها بأن العنصر البشري محور الارتكاز في جهود التنمية ، مما يجعل دعم الموارد البشرية وتطويرها على راس قائمة الاولويات في شـتى المجالات والقطاعات .

أن السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الدولة ، تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وذلك من خلال إقامتها للمشاريع الإنتاجية المختلفة الزراعية والصناعية والعقارية والخدماتية ، بالإضافة إلى تفعيل دور القطاع الخاص لما يتمتع به من كفاءة ، وذلك لدفعه للمشاركة في كافـة المجـالات الاقتصادية ، كذلك فإن الاعتماد على التجارة ودعم المناطق الحرة فـي مختلـف الإمـارات جعـل الإيرادات في تزايد باستمرار بسبب التصدير وإعادة التصدير .

وفي هذا التقرير السنوي نستعرض الصورة الحقيقية لاقتصاد الإمارات في ضوء المتغيرات الاقتصادية لعام ٢٠٠٧ ومعدلات النمو واضعين نصب أعيننا استراتيجية الحكومة وأهدافها .

وفقنا الله في خدمة وطننا

المهندس سلطان بن سعيد المنصوري

وزير الاقتصاد

التطورات الاقتصادية على المستوى الإجمالي

يواصل اقتصاد دولة الإمارات نموه القوى بفضل امتلاكه لوفرة من المزايا ، المتمثلة في نظام سياسي مستقر، بنى تحتية قوية ، وعوائد مرتفعة من النفط ، وموقع جغرافي متميز، وعلاقات اقتصادية متطورة مع دول العالم ، ونظام مصرفي متطور ، وسرعة تكيف مع المتغيرات بسبب القدرة في اتخاذ القرار المناسب .

أن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة ، أدت إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة ، وذلك من خلال المشاريع الإنتاجية والتنموية ، بالإضافة إلى الدور الذي يلعبه القطاع الخاص ومشاركته في كافة المجالات الاستثمارية ، مما ساهم في ارتفاع هذه المعدلات التنموية .

ومن الواضح أن الدولة استطاعت بالفعل أن تقطع شوطا طويلا في مسيرة النمو الاقتصادي ، وتمكنت من تنويع قاعدة مواردها الاقتصادية ، بما يمكنها من تفادي تقلبات سوق النفط ، فارتقت أداء مختلف القطاعات ، كما تميز اقتصادها بالتحرر والانفتاح على السوق العالمي تصديرا واستيرادا .

وفي ضوء الآثار الناجمة عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط فتشير البيانات إلى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧ بنسبة ٥،٢ % بالأسعار الحقيقية ، ١٦،٨ % بالأسعار الجارية ، وكذلك ارتفاع معدل الناتج المحلي للقطاعات غير النفطية بنسبة ١٦،٨ % .

وترتب على الارتفاع المستمر في أسعار النفط زيادة ملحوظة في الإيرادات العامة ، وتحقيق زيادة في فائض الميزانية ، وفائض في الميزان التجاري بلغ ١٧٧،٧ % ولقد ساعد ارتفاع عوائد النفط أيضا على التوسع في الإنفاق الاستثماري وهو المحرك الأساسي لدورة الدخل والإنتاج المحلية ، فارتفعت الاستثمارات من ١٢١ مليار درهم عام ٢٠٠٦ إلى ١٤٨،٥ مليار درهم عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو قدره ٢٢،٦ % .

وفي وسط هذه التطورات الإيجابية للاقتصاد الوطني ، ظهرت مشكلة التضخم التي تشهدها غالبية دول العالم ، وأصبحت تحديا يواجه نمو وتطور أي اقتصاد ، فقد ارتفع معدل التضخم في أسعار المستهلك بدولة الإمارات خلال عام ٢٠٠٧ ليصل إلى ١١،١ % بينما كان في عام ٢٠٠٦ نحو ٩،٣ % .

وعلى صعيد العوامل التي أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدولة ، هناك عوامل خارجية في مقدمتها تراجع سعر صرف الدرهم نتيجة ارتباطه بالدولار ، بالإضافة إلى التضخم العالمي الذي يتم استيراده بحكم اعتماد الاقتصاد الوطني إلى حد كبير على الواردات ، أما العوامل الداخلية فتشير البيانات إلى الدور الذي يلعبه القطاع العقاري من خلال الارتفاع الكبير في أسعار الإيجارات ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الوقود من البنزين والديزل بشكل خاص ومواد البناء ، وارتفاع الطلب المحلي نتيجة لزيادة السكان .

أن الاستقرار و حسن إدارة موارد الدولة ، هي القيمة الأساسية لانطلاقة التنمية الاقتصادية ، وهي التي أعطت للأنشطة الاقتصادية الدفعة القوية لاستمرار النمو .

الناتج المحلي الإجمالي

تشير البيانات التي أعدتها الوزارة ، أن اقتصاد الدولة حقق نجاحات واستطاع التكيف مع الظروف الاقتصادية العالمية ، ويظهر ذلك من خلال معدل النمو المرتفع بسبب تطور القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، تماشيا مع اهتمام الدولة بالتنوع الاقتصادي .

لقد حقق الاقتصاد الإماراتي نموا حقيقيا بلغ ٥،٢ % عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ وبالأسعار الجارية ١٦،٨ % ، وساهم العديد من العوامل في هذا النمو ، أبرزها ارتفاع أسعار النفط بنسبة ١٣،١ % ، إذ بلغ متوسط سعر البرميل عام ٢٠٠٧ نحو ٦٩،١ دولار ، كان نتيجة هذا ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ٧٢٩،٧ مليار درهم ، كما ساهمت القطاعات غير النفطية في هذا النمو ، إذ بلغت ما حققته ٤٦٧،٩ مليار درهم بنسبة ٦٤،١ % من إجمالي الناتج المحلي المحقق عام ٢٠٠٧ .

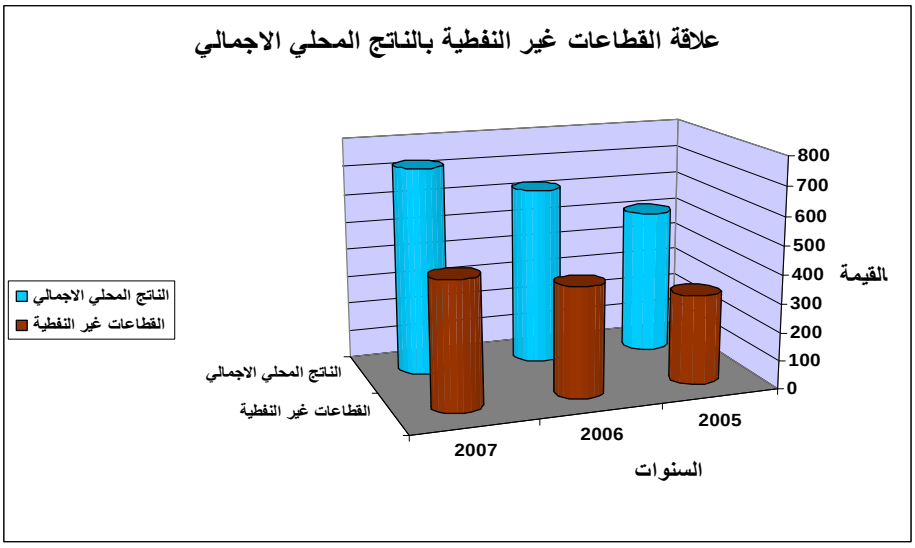

وباستعراض هيكل الناتج المحلي الإجمالي للدولة في عام ٢٠٠٧ ، نلاحظ أن القطاعات الإنتاجية (السلعية) حققت ناتجا بلغ ٤٣٦،٨مليار درهم بنسبة ٥٩،٩ % من الناتج المحلي الإجمالي .

جدول رقم (١)

الناتج المحلي للقطاعات الإنتاجية (السلعية) ٢٠٠٧

مليار درهم

القطاعات	٢٠٠٦	٢٠٠٧ *	معدل النمو السنوي
الزراعة	٩،٦	٩،٦	-
النفط الخام	٢٢٤،١	٢٦١،٨	١٦،٨
المحاجر	١،١	١،٢	٩
الصناعات التحويلية	٧٩	٩٤،٥	١٩،٦
الكهرباء والماء	١٠	١١،٣	١٣
التشييد والبناء	٤٦،٤	٥٨،٣	٢٥،٦
إجمالي	٣٧٠،٣	٤٣٦،٨	١٧،٩

* بيانات أولية قابلة للتعديل

نلاحظ أن قطاع التشييد والبناء (جهاز المقاولات) حقق أعلى نمو بين القطاعات السلعية ، إذ بلغ ٢٥،٦ % ، ويشهد على ذلك حجم الأعمال المسندة للقطاع من طرق وأنفاق وتطوير مطارات وكافة الإنشاءات العمرانية ، ويأتي القطاع الصناعي في المرتبة الثانية من حيث معدل نموه الذي وصل إلى ١٩،٦ % ، حيث يشهد اهتمام كبير من الدولة لخلق قطاع صناعي قادر على المساهمة في الناتج المحلي ورائد في التطور الاقتصادي فتوجه الاستثمارات لهذا القطاع وخاصة في الصناعات التي يمكن أن تحل محل الواردات وتشجع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير البيئة الصناعية المناسبة لإنتاج صناعي متنوع غير ما تحقق في مجال الصناعات البتروكيماوية الذي حقق نجاحات كبيرة .

أما قطاع النفط الخام فالاهتمام به منذ سنوات طويلة مع بدء النهضة الحديثة للدولة ، وأثمر هذا الاهتمام على إنجازات كبيرة في تطوير حقول النفط والغاز مما انعكس على نمو القطاع بنسبة ١٦،٨ % .

ورغم أن قطاع الزراعة محدود في نسب نموه نتيجة وجود صعوبات طبيعية ، إلا أنه مع أزمة الغذاء العالمي ، أصبح من الضروري ضخ استثمارات أكبر بالقطاع وإيجاد حلول لزيادة الإنتاج وسد الفجوة الغذائية ، فالمستقبل يستوجب مزيد من الاهتمام بهذا القطاع

جدول رقم (٢)

الناتج المحلي لقطاعات الخدمات الإنتاجية

مليار درهم ٢٠٠٧

القطاعات	٢٠٠٦	٢٠٠٧ *	معدل النمو السنوي
تجارة جملة وتجزئه	٥٨،٨	٦٦	١٢،٢
مطاعم وفنادق	١١،٥	١٣،٤	١٦،٥
نقل واتصالات	٣٩،٥	٤٣،٩	١١،١
عقارات	٤٧،٢	٥٥،٨	١٨،٢
خدمات اجتماعية وشخصية	١٠،٢	١١،٥	١٢،٧
مؤسسات مالية	٤٨،٨	٥٥،٨	١٤،٣
خدمات مصرفية	(١١،١)	(١٢،٤)	
الخدمات الحكومية	٤٦،٤	٥٥،٤	١٩،٤
الخدمات المنزلية	٣	٣،٦	٢٠
إجمالي	٢٥٤،٣	٢٩٣	١٥،٢

* بيانات أولية قابلة للتعديل

أما قطاعات الخدمات الإنتاجية فقد حقق ناتجا قدره ٢٩٣ مليار درهم بنسبة ٤٠،٢% من إجمالي الناتج بالدولة ، والبيانات تشير إلى أن قطاع العقارات وخدمات الأعمال حقق معدلا للنمو بين عامي ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ بلغ ١٨،٢% وهو مؤشر يعبر عن الزيادات في الوحدات السكنية ، فلقد ارتفعت الوحدات من ٥٩٧ ألف وحدة عام ٢٠٠٥ إلى ٦١٦ ألف وحدة عام ٢٠٠٦ إلى ٦٣٧ ألف وحدة عام ٢٠٠٧ . أما قطاع التجارة الداخلية فمعدل نموه بلغ ١٢،٢ % عام ٢٠٠٧ وهو قطاع مؤثر في التنمية الاقتصادية ، حيث يشهد تطورات كبيرة في الأسواق لتلبية حاجة السكان الذين يعيشون في مستوى معيشي مرتفع ، وكذلك تلبية حاجات العمل من السلع الوسيطة والرأسمالية

نلاحظ أن الخدمات الحكومية حققت نموا كبيرا بلغ ١٩،٤% وهذا بسبب حرص الدولة على تـــوفير الخدمات الحكومية للسكان للمحافظة على مستوى لائق يتناسب مع المستوى الاقتصادي الذي وصلت له الدولة وليؤكد وجود جناحي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

الاستثمارات الثابتة

يعتبر الاستثمار أحد ركائز التنمية الاقتصادية ، فهو الآلية التي تمكن من خلق طاقات إنتاجية وإنشاء مشروعات جديدة ، قادرة على توفير فرص العمل للآلاف من الشباب الذين يدخلون لـــسوق العمل سنويا ، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع معدلات الاستثمار من شأنه دفع عجلة الإنتاج وزيـــادة الصادرات والإقلال من الواردات والسلع الاستهلاكية التي يمكن إنتاج مثيلاتها في الداخل .

ارتفع حجم الاستثمارات الثابتة المنفذة في عام ٢٠٠٧ إلى ١٤٨،٥ مليار درهم عن ما تـــم تنفيذه في عام ٢٠٠٦ وهو ١٢١ مليار درهم بنسبة٢٢،٧ % ، وبلغت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي لعام ٢٠٠٧ نحو ٢٠،٣ % وهي نسبة مرتفعة تعبر عن اهتمام الدولة بالجانب الاستثماري للمحافظة على استمرار القوة الدافعة للعملية التنموية .

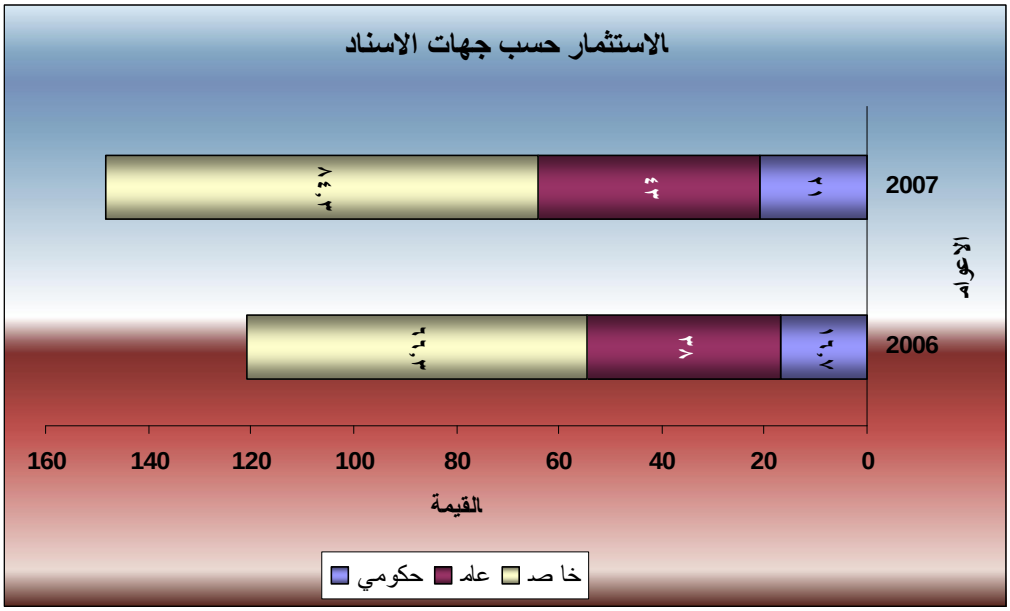

تحرص الدولة من خلال برامجها الاستثمارية على فتح الباب أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للانطلاق والمساهمة الفعالة في الإنتاج وفتح سوق العمل ، لذلك نلاحظ أن القطاع الخاص أستحوذ على استثمارات بلغت في عام ٢٠٠٧ نحو ٨٤،٣ مليار درهم بنسبة ٥٦،٨ % من إجمالي الاستثمارات المحققة في نفس العام ، أن ما يجذب المستثمرين من الشركات والأفراد في ظل الاقتصاد الجديد ، هي بيئة العمل المناسبة من بنى تحتية إلى مزايا تشجيعية وقوانين مبسطة وسهولة في تحريك رؤوس الأموال ، وهذا ما تسعى الدولة لتوفيره لمزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية .

وحقق القطاع العام استثمارات بلغت ٤٣ مليار درهم عام ٢٠٠٧ بنسبة ٢٩ % من إجمالي استثمارات الدولة والتي يمثلها شركات البترول وشركات الاتصالات .

لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة الإنفاق الحكومي وانتعاش الاستثمارات حيث حقق ما قيمته ٢١،٢ مليار درهم بنسبة ١٤،٢ % من إجمالي الاستثمارات ويغلب على المشروعات الحكومية مشاريع الطرق وتوسيع الموانئ والمطارات ومشاريع محطات الكهرباء والماء ومشاريع الإسكان الحكومي ومشاريع إنشاء المدارس والمستشفيات والمراكز الطبية .

هناك أربعة قطاعات تقود التنمية بالدولة ، يظهر هذا من خلال استحواذ تلك القطاعات على ما نسبته ٦١،٤ % من إجمالي الاستثمارات بقيمة ٩١،٢ مليار درهم ، قطاعين من القطاعات الإنتاجية (السلعية) هما قطاع النفط الخام وقطاع الصناعات التحويلية ، ففي عام ٢٠٠٧ أنفق القطاع النفطي على مشاريع التنقيب وتطوير الحقول ما يصل إلى ١٧،١ مليار درهم بنسبة ١١،٥ % من إجمالي استثمارات الدولة ، أما قطاع الصناعات التحويلية والذي يعول عليه مسئولية تنويع مصادر الدخل ، فقد أنفق على المشاريع الصناعية ما قيمته ٢٥،٣ مليار درهم بنسبة ١٧ % من إجمالي استثمارات الدولة .

أما القطاعين الآخرين هما قطاعات خدمات إنتاجية ، فقطاع النقل والاتصالات أنفق على مشاريع الطرق والاتصالات ما قيمته ٢٧،١ مليار درهم بنسبة ١٨،٣ % من إجمالي استثمارات الدولة ، وقطاع العقارات الذي يشهد نهضة كبيرة وخاصة في المساكن الفاخرة ، إذ أنفق ما قيمته ٢١،٧ مليار درهم بنسبة ١٤،٦ % من إجمالي استثمارات الدولة في عام ٢٠٠٧ .

جدول رقم (٣)

استثمارات القطاعات الاقتصادية ٢٠٠٧

مليار درهم

القطاعات	٢٠٠٦	٢٠٠٧ *	معدل النمو السنوي
النفط الخام	١٣،٩	١٧،١	٢٣
الصناعات التحويلية	٢٠،٧	٢٥،٣	٢٢،٢
النقل والاتصالات	٢٢،١	٢٧،١	٢٢،٦
العقارات	١٧،٧	٢١،٧	٢٢،٥
الكهرباء والماء	١٠،٣	١٢،٦	٢٢،٣
المطاعم والفنادق	٨،٦	١٠،٥	٢٢،١
قطاعات أخرى	٢٧،٧	٣٤،٢	٢٣،١
إجمالي	١٢١	١٤٨،٥	٢٢،٦

الإنفاق الاستهلاكي النهائي

يندرج موضوع الإنفاق الاستهلاكي النهائي ضمن المؤشرات الخاصة بقياس مستوى المعيشة ، إلا أنه يتطلب وضع حدود لتطور الاستهلاك بشقيه الحكومي والخاص بما يتلاءم والهدف الرئيسي للتنمية ، وهو العمل على تحسين مستويات المعيشة من ناحية وبناء قاعدة إنتاجية متطورة من ناحية أخرى .

لقد أتاحت الأوضاع الاقتصادية والمالية خلال السنوات الأخيرة ، تطور الاستهلاك النهائي بمعدلات عالية نظرا لوفرة الموارد المالية تجاه الاحتياجات ، فنلاحظ أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ قد بلغت ٥٠،١% بينما كانت ٤٨،٨% عام ٢٠٠٦ وهذا يرجع لنمو الاستهلاك النهائي بنسبة ٢٠ % عام ٢٠٠٧ إذ أرتفع من ٣٠٥ مليار درهم ليصل إلى ٣٦٦ مليار درهم عام ٢٠٠٧ وهو مؤشر يجب الانتباه له رغم أن دولة الإمارات لها ظروف خاصة من حيث حجم الموارد وحجم التركيبة السكانية ،إلا أن هذه الزيادات لابد أن تتم على حساب الموارد اللازمة لتمويل الاستثمارات والمدخرات .

جدول رقم (٤)
الإنفاق الاستهلاكي النهائي
٢٠٠٧

مليار درهم

البيـــــــان	٢٠٠٦		٢٠٠٧ *		معدل النمو السنوي
	القيمة	%	القيمة	%	
إنفاق استهلاكي حكومي	٥٨	١٩	٧٦،٢	٢٠،٨	٣١،٤
إنفاق استهلاكي خاص	٢٤٦،٦	٩١	٢٩٠،٣	٧٩،٢	١٧،٧
إنفاق استهلاكي نهائي	٣٠٤،٦	١٠٠	٣٦٦،٥	١٠٠	٢٠،٣
نسبة الإنفاق الاستهلاكي للناتج المحلي الإجمالي		٤٨،٨		٥٠،١	

* بيانات أولية قابلة للتعديل

وبتحليل هيكل الإنفاق الاستهلاكي النهائي ، نلاحظ أن الإنفاق الحكومي نما بنسبة كبيرة بلغت ٣١،٤ % عام ٢٠٠٧ وذلك يرجع إلى زيادة في الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات بما فيها الأجور والرواتب التي ارتفعت في الدوائر المحلية ، فأرتفع حجم الإنفاق الحكومي من ٥٨ مليار درهم عام ٢٠٠٦ إلى ٧٦،٢ مليار درهم عام ٢٠٠٧ ، بينما ارتفع الإنفاق الخاص (العائلي) من ٢٤٦،٦ مليار درهم إلى ٢٩٠،٣ مليار درهم بنسبة ١٧،٧ % ، وهذا يرجع للطفرات في الأسعار التي تشهدها دول العالم والتي تنعكس على السكان بالدولة ، بالإضافة إلى الزيادة السنوية للسكان وارتفاع الطلب على السلع والخدمات ، وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة .
لاشك أن نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة سيضعنا أمام قضايا تفيد في ترشيد هذا النوع من الإنفاق .

والجدول التالي يوضح الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب المجموعات السلعية والخدمات والارتفاعات الملحوظة في كافة المجموعات وخاصة الزيادة في مجموعة المسكن وخدمات السكن .

جدول رقم (٥)

الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب مجموعات السلع والخدمات

مجموعات السلع والخدمات	الوزن	٢٠٠٦	٢٠٠٧ *	معدل الزيادة
الرقم القياسي	١٠٠	١٣٣	١٤٧،٨	١١،١
الطعام والشراب والتبغ	١٤،٤	١٢٣،٥	١٣٠،٤	٥،٦
الملابس والأقمشة	٦،٨	١١٩،٢	١٢٧،٦	٧
المسكن وخدمات السكن	٣٦،١	١٥٠،١	١٧٦،٤	١٧،٥
الأثاث وخدمات عائلية	٧،٤	١١٣،٢	١٢٢،٣	٨
العناية الطبية والخدمات الصحية	١،٩	١٢٧،٥	١٣٤،٤	٥،٤
النقل والاتصالات	١٤،٩	١٢٧،٧	١٣٣	٤،١
خدمات الترفيه والتعليم والثقافة	١٠،٣	١٢٤،٦	١٢٨،٣	٣
سلع وخدمات أخرى	٨،٢	١٢٥	١٤٦،١	١٦،٩

* بيانات أولية قابلة للتعديل

التجارة الخارجية

يعكس التطور الحادث في حجم التجارة الخارجية مستوى النشاط الاقتصادي بالدولة ، وقدرته على النمو ، كما يعكس أيضا علاقة الدولة بالعالم الخارجي تصديرا واستيرادا ، إذ بلغ نسبة حجم التجارة الخارجية للناتج المحلي عام ٢٠٠٧ نحو ١٥٧،٧ % بينما كانت في عام ٢٠٠٦ نحو ١٤٤،٣ %.

جدول رقم (٦)

التجارة الخارجية ٢٠٠٧ *

مليار درهم

الصادرات			الواردات		
	القيمة	%		القيمة	%
نفط خام	٢٦١،٤	٣٩،٤	واردات سلعية	٣٩٥،٧	٨١،٣
منتجات نفطية	٢٠	٣	واردات مناطق حره	٩٠،٩	١٨،٧
الغاز	٢٨،٥	٤،٣			
صادرات أخرى	٤٢	٦،٣			
صادرات مناطق حرة	٨٣،٧	١٢،٦			
إعادة التصدير	٢٢٨،٧	٣٤،٤			
إجمالي	٦٦٤،٣	١٠٠		٤٨٦،٦	١٠٠

* بيانات أولية قابلة للتعديل

وتشير البيانات إلى أن معدل نمو فائض الميزان التجاري ٦،٣ % عام ٢٠٠٧ إذ ارتفع من ١٦٧،٢ مليار درهم إلى ١٧٧،٧ مليار درهم ، نتيجة زيادة قيمة الصادرات من ٥٣٤،٦ مليار درهم إلى ٦٦٤،٣ مليار درهم عام ٢٠٠٧ بمعدل نمو قدره ٢٤،٣ % وهذا بسبب زيادة حجم الصادرات النفطية والغاز بنسبة ٢٢،٥ % وزيادة في إعادة التصدير بنسبة ٣٢،٤ % وزيادة في الصادرات الأخرى الصناعية والزراعية بنسبة ٤٣،٨ % عام ٢٠٠٧ وهي معدلات مرتفعة تبشر بأن الصادرات غير النفطية أصبحت تمثل نسبة كبيرة في حجم الصادرات السلعية .

ورغم أن معدل نمو الواردات ارتفع بنسبة ٣٢،٤ % إلا أن لازال هناك فائض في الميزان التجاري ،إذ بلغ قيمة الواردات ٤٨٦،٦ مليار درهم عام ٢٠٠٧ مقارنة ب ٣٦٧،٤ مليار درهم عام ٢٠٠٦ ، فقد ارتفعت قيمة الواردات السلعية سواء كانت رأسمالية أو وسيطة أو استهلاكية بمعدل نمو قدره ٣٦ % بسبب حجم الطلب وكذلك لارتفاع الأسعار العالمية وانخفاض سعر الدولار بينما زاد معدل نمو واردات المناطق الحرة بنسبة ١٩ % بسبب التطور في العملية الإنتاجية بالمناطق الحرة وتنوع الصناعات .

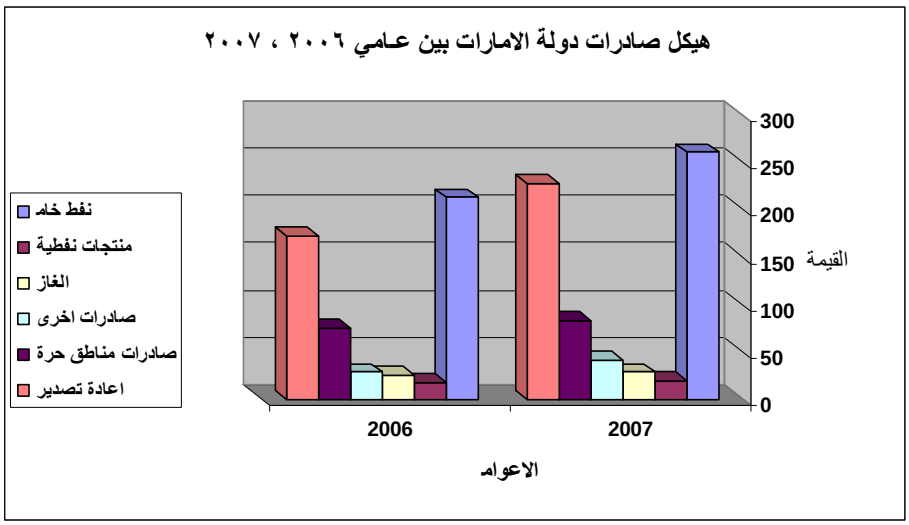

المشروعات المالية :

يعكس قطاع المشروعات المالية مدى النشاط الاقتصادي في الدولة ، وقد كان للتطورات التي حدثت في ٢٠٠٦ أثرها في تطور النشاط في القطاع المالي ، حيث كان أثر التغيرات في أسواق المال في الدولة أثرها على الوضع المصرفي في الدولة إذ لعبت المصارف التجارية دوراً مؤثراً في الطفرة التي حدثت في أسعار أسهم العديد من الشركات التي يتم تداولها في تلك الأسواق ، إذ ارتفع حجم الإئتمان للقطاع الخاص من ٣٨٥،٨ مليار درهم في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٣٠،٨ مليار درهم في عام ٢٠٠٧ وبنسبة نمو ٣٧،٦% ، إضافةً إلى ذلك فقد ارتفع المعروض النقدي من ١٢٠ مليار درهم في عام ٢٠٠٦ إلى ١٨١،٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو ٥١،٤% ، وكذلك ارتفعت السيوله المحلية الخاصة من ٣٩٩،٣ مليار درهم في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٦٥،٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو ٤١،٧% وهي أقل من نسبة النمو في المعروض النقدي وذلك نتيجة لنمو الودائع شبه النقدية (الآجلة) بنسبة أقل من المعروض النقدي . وقد ارتفعت القروض الشخصية من ١١٩،٢ مليار درهم في عام ٢٠٠٦ إلى ١٥٣،٨ مليار درهم في عام ٢٠٠٧ بنسبة نمو ٢٩% وهذا يعكس مدى انعكاس التراجع في أسعار الأسهم ومدي تأثيرها على صغار المستثمرين إضافةً إلى أرتفاع معدل التضخم ومدى تأثيره على الأفراد في الدولة .

ويتكون قطاع المشروعات المالية بالإضافة إلى المصرف المركزي الذي يعتبر السلطة النقدية في الدولة من ٤٩ مصرفاً تجارياً تمارس عملها من خلال ٧٣٦ فرعاً تغطي كافة مناطق الدولة ، وكذلك بنكين إستثماريين و١٦ شركة تمويل تمارس عملها من خلال ٣٧ فرعاً ، ويوجد كذلك ٨٠ مكتب تمثيل لبنوك أجنبية في الدولة ، ويوجد كذلك ١٠٥ شركة صرافة تمارس عملها من خلال ٤٥٧ مكتب تغطي كافة أنحاء الدولة .

ويتكون قطاع المشروعات المالية أيضاً من سوقي أبو ظبي ودبي للأوراق المالية ، وكذلك هنالك حوالي ٥١ شركة تأمين في الدولة تمارس عملها من خلال حوالي ١٨٥ فرعاً .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ونتيجة للسياسات الاقتصادية المفتوحة على العالم الخارجي ومن خلال ارتباطها بالأسواق الخارجية من خلال علاقاتها المتشابكة مع كافة الدول فإن تأثير التغيرات الاقتصادية والسياسة العالمية تجعله أكثر تأثراً بتلك التغيرات ولكن السياسات الاقتصادية المتوازنة للسلطات في الدولة من خلال سياسات مالية ونقدية متوازنة مع السياسات الاقتصادية للدولة مما جعل دولة الإمارات تتجاوز وتستوعب كافة التأثيرات مما جعل اقتصاد الدولة ونظامها المالي والمصرفي من أكثر الاقتصاديات استقراراً في الدولة .

التطورات الاجتماعية

أن التنمية الاقتصادية وإن كانت أساسية ، غير كافية وحدها للحديث عن تنمية حقيقية بل لابد من إدخال عناصر أخرى تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية .

لاشك أن محور التنمية هو البشر ، لذلك تسعى الدول لزيادة قدراتهم وتفجير طاقاتهم وإكسابهم الاتجاهات السليمة للانخراط في الأنشطة البناء ه .

أن في الوقت الذي تسعى الدولة إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ، فإن تطوير المواطن وتنمية مهاراته التعليمية والتكنولوجية ، يحتلان مرتبة متقدمة من اهتمامها إيمانا بأن الإنسان هو صانع المستقبل والمحقق للمكاسب الاقتصادية .

لقد أدركت الحكومة ، أن الضمان الوحيد لاستمرار التنمية والمستوى المعيشي اللائق للسكان ، هو الاستثمار في تنمية الإنسان وقدراته ، وهو أمر لا يتحقق إلا مع توجيه أكبر قدر من الاهتمام إلى الثقافة والتعليم والرعاية الصحية وتطوير الخدمات البشرية والارتقاء بها إلى مستويات متميزة ، فالثروة ممكن أن تزول والباقي الوحيد هم البشر ، ولذا فلا مناص من العمل على الارتقاء بهم .

السكان والمشتغلون

السياسة السكانية جزء أصيل من السياسات التنموية ، وهى معنية بأوضاع السكان الذين هم أكثر الموارد أهمية على الإطلاق ، لأنهم هم من ينتجون وهم من سيستهلكون ، وكل تطوير في موارد المجتمع يعتمد أساسا على ما يفعله هذا المورد الرئيسي .

تشير التقديرات إلى أن عدد سكان دولة الإمارات عام ٢٠٠٧ بلغ نحو ٤٤٨٨ ألف نسمة بزيادة قدرها ٢٥٩ ألف نسمة عن عام ٢٠٠٦ ، وبلغ نسبة الذكور ٦٨،٧ % والإناث ٣١،٣ % والفرق الكبير مرجعه العمالة الوافدة التي غالبيتها ذكور .

وتشير بيانات القوى العاملة أن عدد المشتغلين بلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٣٠٩٦ ألف مشتغل بينما كان في عام ٢٠٠٦ نحو ٢٨٧٠ ألف مشتغل .

وبدراسة هيكل المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية ، نلاحظ أن قطاع التشييد والبناء استحوذ على ما نسبته ٢١% من إجمالي المشتغلين بالدولة عام ٢٠٠٧ وهذا يتماشى مع التطورات الحادثة بالقطاع من حيث حجم استثماراته ونشاطاته المتزايدة ، ويأتي قطاع التجارة بما يحتويه من أنشطة تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح ، في المرتبة الثانية حيث أستحوذ على ٢٠ % من حجم المشتغلين وهو نشاط مازال يلعب دورا هاما في الحياة الاقتصادية بالإمارات وهو محرك هام للتنمية من خلال تحمله مسئولية أمداد الأسواق بالسلع الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية ، ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الصناعات التحويلية والذي استحوذ على ١٣ % من إجمالي المشتغلين وهو قطاع مؤهل لقيادة التنمية من خلال حجم المشاريع والمناطق الصناعية التي انتشرت بالدولة ، ولا زال القطاع الحكومي له دور ومكانة في المجتمع عن طريق انتشار الخدمات التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية والبلديات والمرافق التابعة لها ، لذلك استحوذ على ١١ % من حجم المشتغلين بالدولة . هذه القطاعات الأربعة يمثلوا ٦٥ % من حجم المشتغلين بالدولة .

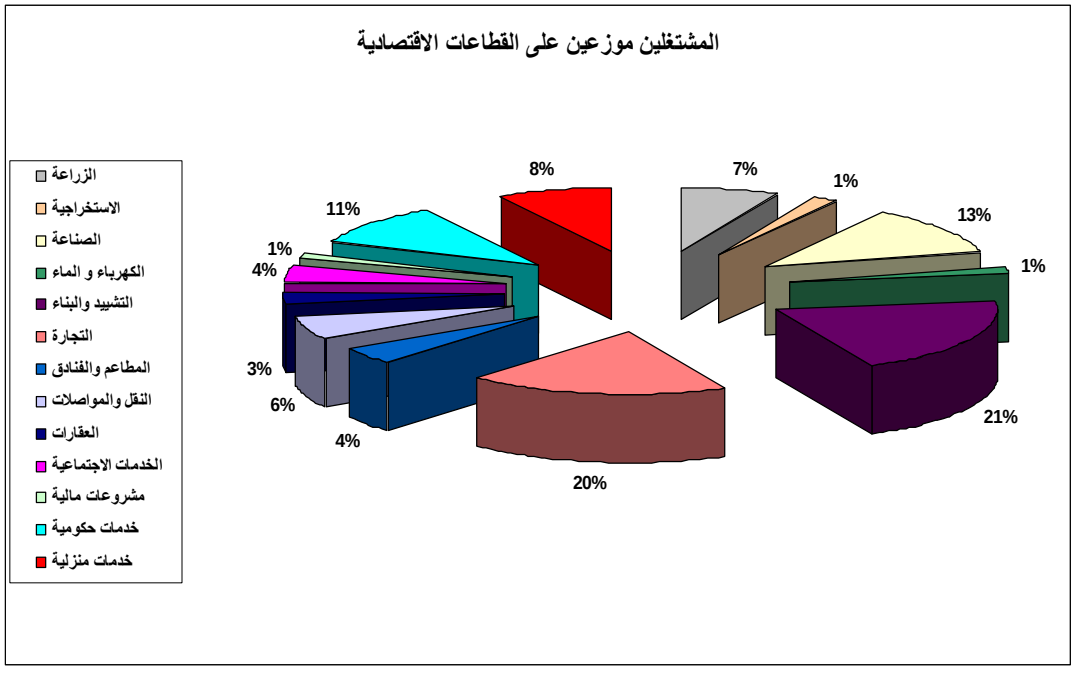

الخدمات التعليمية

وضعت الدولة مسألة التعليم وتطويره وتحديثه ورفع مستواه في مرتبه متقدمة على سلم أولويات الحكومة ، وذلك في ضوء ما لحق في العالم من تغيرات هائلة ومتسارعه أبرزها الثورة العلمية والتكنولوجية وبزوغ عصر المعلومات ، فثورة العلم التي تسارعت وتيرتها طرحت تحديات معرفية غير مسبوقة على الدول كافة من منظور تكثيف استخدام العلم في الصناعة والاقتصاد والإدارة والاتصالات .

لذلك حرصت الدولة على التطوير المستمر للتعليم في مراحل الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي والثانوي ، كما سنت التشريعات التي تخدم عملية التطوير في هذه المراحل ، وكذلك تطوير التعليم الفني والمهني ، وذلك من خلال برامج ومشروعات تطويرية خاصة بالعملية التعليمية ،ولقد أولت الدولة اهتماما خاصا بفئة ذوي الاحتياجات الخاصة ، وذلك بإيجاد برامج علاجية تمكنهم من امتلاك المهارات الأساسية للارتقاء بالتعليم من خلال دمجهم في المدارس .

وكان من نتائج تطبيق إلزامية التعليم ، والتوسع في فتح مراكز تعليم الكبار ، أن أدى ذلك إلى إتاحة فرص متساوية وعادلة في التعليم للذكور والإناث ، وهو الأمر الذي ساعد بدوره على انخفاض نسبة الأمية لدى السكان في الدولة من ١٢،٦ % عام ٢٠٠٠ إلى ٩ % عام ٢٠٠٥ .

جدول رقم (٧)

التعليم العام ٢٠٠٦، ٢٠٠٧

البيان	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
عدد المدارس	١٢١٧	١٢٣٧
حكومي	٧٥٩	٧٤٥
خاص	٤٥٨	٤٩٢
عدد الطلبة (بالألف)	٦٥٦	٧٠٤
حكومي	٢٧٧	٢٧٥
خاص	٣٨١	٤٢٩
عدد المعلمين(بالألف)	٥٠	٤٥
حكومي	٢٧	٢٣
خاص	٢٣	٢٢
المنفق على التعليم الحكومي (مليون درهم)	٤٩٢٠	٥١٦٦

الخدمات الصحية

تعتبر الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي التي تقدمها الحكومة للسكان في الدولة ، من الخدمات النموذجية حسب المقارنات الدولية ، خاصة إذا أخذ في الاعتبار عامل الزمن وحداثة أغلب المؤسسات ، ومما لا شك فيه أن المستوى الجيد التي وصلت إليه الخدمات جاءت نتيجة جهود الحكومة وحرصها على توصيل الخدمات الصحية لكافة السكان .

وبعد صدور نظام التأمين الصحي الإلزامي أصبح للقطاع الخاص دورا هاما في الخدمات الصحية بالدولة من خلال انتشار المستشفيات والعيادات والمراكز الصحية ، وأصبح دور الحكومة متابعة الأداء والرقابة على الخدمات الصحية الخاصة ، بالإضافة إلى الخدمات المقدمة للمواطنين في المستشفيات والعيادات الخارجية التابعة لها .

وتشير البيانات أن هناك تطور في الأداء الصحي ، إذ بلغ عدد السكان لكل سرير ٥٢٠ فردا ، كما أن عدد السكان لكل طبيب ٥٦٣ فردا ، ومعدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود) ٧،٣ ، ومعدل الوفيات الخام (لكل ألف نسمة) ١،٥٥ .

وحرصا من الحكومة على الحفاظ على المستوى المتقدم للخدمات الصحية ، بلغ إجمالي الإنفاق على الخدمات الصحية التي تقدمها وزارة الصحة عام ٢٠٠٧ نحو ١٥٠٧ مليون درهم .

جدول رقم (٨)

الخدمات الصحية الحكومية

البيـــــــان	٢٠٠٥	٢٠٠٦
المستشفيات	٣٢	٣٣
الأسرة	٦٣٤٥	٦٤٩٠
العيادات	١٨٥	١٩٢
الأطباء البشريين	٤١٦٠	٤٥٧١
هيئة التمريض	١١٧٠٨	١٢٤٥٥

خدمات الرعاية الاجتماعية

تعتبر الرعاية الاجتماعية إحدى الركائز المهمة لمقومات التنمية الاجتماعية ، وقد أولت حكومة دولة الإمارات هذا الجانب العناية المطلوبة ، استنادا إلى أن مشاريع العمل الاجتماعي لا تقل أهمية عن مشاريع العمل الاقتصادي ، بهدف تقليل الفجوة بين التطور الاقتصادي والتطور الاجتماعي ، وقد توسعت الحكومة في مجال الخدمات الاجتماعية لتشمل فئات عديدة من السكان جعلتهم ظروف معينة بحاجة إلى الرعاية وذلك بهدف الارتقاء بمستوى هذه الفئات وتأهيلهم ودمجهم في المجتمع .

لقد أجريت العديد من التعديلات على قانون المساعدات الاجتماعية ، وذلك بهدف مسايرة التطورات المتلاحقة لمستويات المعيشة من جهة وإلى شمولية أكبر عدد ممكن من المحتاجين للمساعدة من جهة أخرى ، فتشير البيانات إلى ارتفاع عدد حالات المساعدات من ٣٣،٥ ألف حالة عام ٢٠٠٦ إلى ٣٧،٨ ألف حالة عام ٢٠٠٧ ، المستفيدين ٦٨،٣ ألف فرد ، يحصلون على مساعدات قيمتها ١١٣٠ مليون درهم ، نسبة حالات الشيخوخة ٣٦،٩ % من إجمالي الحالات تليها حالات الطلاق بنسبة ١٣،٣ % ثم حالات العجز المادي والصحي ١٠،٤ % ، ١٠،٥ % على التوالي.

وقد ارتفع عدد مراكز التنمية الاجتماعية إلى عشرة مراكز عام ٢٠٠٧ ، تعمل على المساهمة في إرساء دعائم الأسرة والعمل على استقرارها من خلال تقديم خدمات متعددة للمترددات مثل تعليمهن الحياكة والطهي والعناية بالأطفال وتنمية الثقافة من خلال الندوات والمحاضرات والعروض السينمائية والزيارات الميدانية وفصول تحفيظ القرآن الكريم وفصول محو الأمية ، وفتح دور للحضانة بها .

ومن جوانب الرعاية الاجتماعية ، مراكز رعاية المعاقين التي بلغ عددها ٣٣ مركزا بين حكومية ومحلية وخاصة تخدم عدد ٣٣٣٩ فردا ، وتهدف هذه المراكز إلى توفير فرص العلاج الطبية والنفسية والاجتماعية للمعاق ، وإتاحة الفرص للتعليم واكتساب المعرفة في مجالات التعليم النظامي ، كذلك توسيع التدريب والتأهيل المهني وتمكين المعاقين من الاندماج الاجتماعي .

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLES

المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams)

(مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	2007**	2006*	2005	المتغيرات الاقتصادية
- Population (000)	**4488**	**4229**	**3988**	**ـ السكان** (ألف نسمة)
- Workers (000)	**3097**	**2871**	**2651**	**ـ المشتغلون** (ألف مشتغل)
- Gross Domestic Product	**729732**	**624623**	**513089**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي**
- G.D.P. (Exc. Oil Sector)	**467891**	**400504**	**328039**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي عدا قطاع النفط الخام**
- G.D.P. (At Constant 2000 Prices)	**498699**	**473911**	**424801**	**ـ الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الثابته لسنة ٢٠٠٠)
- Gross National Income (Million Dirhams)	**751232**	**642023**	**523689**	**ـ الدخل القومي الاجمالي (مليون درهم)**
- Net National Income	**660022**	**560971**	**452211**	**ـ الدخل القومي الصافي**
- Disposable Income	**625911**	**530870**	**427510**	**ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح**
- National Saving	**229854**	**201116**	**133790**	**ـ الإدخار القومي**
- Final Consumption Expenditure:	**366540**	**304607**	**276152**	**ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :**
- Government Final Consumption	**76190**	**57961**	**51544**	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	**290350**	**246646**	**224608**	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	**148479**	**120999**	**93798**	**ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت**
- Exports of goods(Fob)	**664345**	**534666**	**430737**	**ـ إجمالي الصادرات السلعية(فوب)**
- Exports of services	**29517**	**25147**	**17568**	**ـ الصادرات الخدمية**
- Imports of goods & services(Cif)	**693862**	**559813**	**448305**	**ـ إجمالي الصادرات من السلع والخدمات**
- Imports of goods(Cif)	**486584**	**367459**	**310890**	**ـ إجمالي الواردات السلعية (سيف)**
- Imports of services	**58741**	**47278**	**33820**	**ـ الواردات الخدمية**
- Imports of goods & services(Cif)	**545325**	**414737**	**344710**	**ـ إجمالي الواردات من السلع والخدمات**
- Wages And Salaries	**160226**	**130265**	**108554**	**ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)**
C.P.I	**147.8**	**133.0**	**121.7**	**ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك** (٢٠٠٠ = ١٠٠)
Inflation	**11.1**	**9.3**	**6.2**	**التضخم**

* Prel.

* أولية

** Estimated

** تقديرات

UNITED ARAB EMIRATES

PRODUCTION BY ECONOMIC SECTORS

(Million Dirhams)

الامارات العربية المتحدة

قيمة الأنتاج حسب القطاعات الأقتصادية

(مليون درهم)

SECTORS	2007**	2006*	2005	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**881494**	**747927**	**616278**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	12264	12006	11759	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	278292	239120	196484	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	276403	237377	195084	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	1889	1743	1400	* المحاجر
- Manufacturing Industries	176685	148541	125867	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	23685	20258	16862	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	115220	99595	81902	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	93767	81482	67296	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	24926	21341	17536	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	72846	60837	45010	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	67647	52541	42309	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	16162	12206	11253	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**58663**	**51195**	**44692**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**77114**	**66829**	**54583**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	3594	3077	2629	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**1020865**	**869028**	**718182**	**المجموع**

*Pre.

** Estimated

* أولية

** تقديرية

UNITED ARAB EMIRATES

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY ECONOMIC ACTIVITIES

(Million Dirhams)

الامارات العربية المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي حسب الانشطة الأقتصادية

(مليون درهم)

SECTORS	2007**	2006*	2005	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector:	**627340**	**537533**	**438773**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock and Fishing	9592	9601	8839	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	263084	225241	185954	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	261841	224119	185050	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	1243	1122	904	* المحاجر
- Manufacturing Industries	94480	79010	61843	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	11283	10059	9068	- الكهرباء والغازوالماء
- Constraction	58311	46435	36000	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	65966	58847	51764	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	13419	11483	9035	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	43877	39491	31267	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	55796	47174	36178	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	11532	10192	8825	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**55766**	**48763**	**42575**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**55438**	**46383**	**38839**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	3594	3077	2629	- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	12406	11133	9727	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**729732**	**624623**	**513089**	**المجموع**
Total of Non Oil Sectors	**467891**	**400504**	**328039**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

** Estimated

* أولية

** تقديرية

UNITED ARAB EMIRATES
WORKERS BY ECONOMIC SECTORS

الامارات العربية المتحدة
المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(Worker) (مشتغل)

SECTORS	2007**	2006*	2005	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**2466294**	**2286572**	**2111332**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	225499	209066	193044	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	45199	41906	38694	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	38782	35956	33200	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	6417	5950	5494	* المحاجر
- Manufacturing Industries	393173	364521	336585	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	39958	37046	34207	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	624242	578753	534398	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	586897	544129	502427	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	136220	126294	116615	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	190133	176278	162768	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	90947	84320	77858	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	134026	124259	114736	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**40945**	**39041**	**34694**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**329491**	**304399**	**282426**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	259916	240975	222506	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**3096646**	**2870987**	**2650958**	**المجموع**

*Pre. * أولية

** Estimated ** تقديرية

UNITED ARAB EMIRATES

OMPENSATION OF EMPLOYEES BY ECONOMIC SECTORS

(Million Dirhams)

الامارات العربية المتحدة

تعويضات المشتغلين (حجم الأجور) حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم)

SECTORS	2007**	2006*	2005	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**98381**	**79984**	**66653**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	5031	4090	3408	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	4562	3708	3090	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	4316	3505	2921	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	250	203	169	* المحاجر
- Manufacturing Industries	12577	10225	8521	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	2757	2242	1868	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	23548	19145	15954	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	22451	18253	15211	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	4161	3383	2819	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	15656	12728	10607	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	2855	2321	1934	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	4783	3889	3241	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**8193**	**6957**	**4704**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**50057**	**40400**	**34761**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	3595	2924	2436	- الخدمات المنزلية
TOTAL	**160226**	**130265**	**108554**	**المجموع**

*Pre.

** Estimated

* أولية

** تقديرية

UNITED ARAB EMIRATES

الامارات العربية المتحدة

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION

(Million Dirhams)

اجمالي تكوين رأس المال الثابت

(مليون درهم)

SECTORS	2007**	2006*	2005	القطاعات
The Non Financial Corporations Sector :	**141032**	**114931**	**89093**	**قطاع المشروعات غير المالية:**
- Agriculture , Live stock and Fishing	4200	3423	2653	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	17509	14269	11061	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	17102	13937	10804	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	407	332	257	* المحاجر
- Manufacturing Industries	25345	20654	16011	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	12595	10264	7957	- الكهرباء والغاز والماء
- Construction	7470	6088	4719	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	8001	6520	5055	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	10550	8598	6665	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	27139	22116	17144	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	21681	17668	13696	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	6542	5331	4132	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**2264**	**1975**	**1138**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**5183**	**4093**	**3567**	**قطاع الخدمات الحكومية**
TOTAL	**148479**	**120999**	**93798**	**المجموع**

*Pre.

** Estimated

* أولية

** تقديرية

UNITED ARAB EMIRATES

G.D.P AT BASIC PRICES BY ECONOMIC SECTORS

(Million Dirhams / At Constant 2000Prices)

الامارات العربية المتحدة

الناتج المحلي الاجمالي بسعر الاساس حسب القطاعات الاقتصادية

(مليون درهم / بالأسعار الثابتة لسنة ٢٠٠٠)

year / Economic Acctivity	2007**	2006*	2005	السنـــــة / النشاط الاقتصـــــادى
The Non Financial Corporations Sector:	**425749**	**404407**	**364581**	**قطاع المشروعات غير المالية :**
- Agriculture , Live stock and Fishing	**9304**	**9313**	**8673**	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :	**125088**	**123700**	**129089**	- الصناعات الإستخراجية :
* Crude oil and Natural Gas	**123902**	**122630**	**128226**	* النفط الخام والغاز الطبيعي
* Quarrying	**1186**	**1070**	**863**	* المحاجر
- Manufacturing Industries	**73358**	**72866**	**55455**	- الصناعات التحويلية
- Electricity , Gas and water	**10805**	**9960**	**8590**	- الكهرباء والغازوالماء
- Constraction	**47292**	**42410**	**33002**	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	**61901**	**52896**	**48770**	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels	**9689**	**9441**	**8744**	- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	**37638**	**35657**	**30256**	- النقل والتخزين والإتصالات
- Real Estate and business Services	**41811**	**39609**	**34003**	- العقارات وخدمات الأعمال
- Social and Personal Services	**8863**	**8555**	**7999**	- الخدمات الإجتماعية والشخصية
The Financial Corporations Sector	**36327**	**34098**	**29890**	**قطاع المشروعات المالية**
Government Services Sector	**38754**	**37582**	**37480**	**قطاع الخدمات الحكومية**
- Domestic Services of Households	**2725**	**2679**	**2505**	- الخدمات المنزلية
Less : Imputed Bank Services	**4856**	**4855**	**9655**	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
TOTAL	**498699**	**473911**	**424801**	**المجموع**
Non Oil	**374797**	**351281**	**296575**	**مجموع القطاعات عدا النفط الخام**

*Pre.

** Estimated

* أولية

** تقديرية

UNITED ARAB EMIRATES

G. D. P. BY TYPE OF EXPENDITURE

(Million Dirhams)

الامارات العربية المتحدة

الناتج المحلي الإجمالي موزعا حسب نوع الإنفاق

(مليون درهم)

EXPENDITURE	2007**	2006*	2005	السنـــــة / الوصـــــف
- Final Consumption Expenditure :	366540	304607	276152	ـ الإنفاق الإستهلاكي النهائي :
– Government Eexpenditure	76190	57961	51544	ـ إنفاق حكومي
– Private Expenditure	290350	246646	224608	ـ إنفاق خاص (عائلي)
- Gross Fixed Capital Formation :	148479	120999	93798	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
– Government	21159	16748	14042	ـ حكومي
– Puplic Sector	42992	37942	32509	ـ قطاع عام
– Private Sector	84328	66309	47247	ـ قطاع خاص
- Change In Stocks :	7435	6663	5724	ـ التغير في المخزون السلعي
- Export of Goods And Services :	693862	559813	448305	ـ الصادرات من السلع والخدمات:
Less : Imports of Goods And Services :	486584	367459	310890	ناقصا : الواردات من السلع والخدمات :
*Indirect Taxes (Net)	7559	6234	5070	* الضرائب غير المباشرة (صافي)
G. D. P. At Factors costs	729732	624623	513089	الناتج المحلي الإجمالي بسعر التكلفة
G. D. P. At Basic Prices	722173	618389	508019	الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس

*Preliminary

** Estimated

*اولية

** تقديرية

الناتج المحلي الاجمالي حسب الامارات

(مليون درهم)

EMARATES	2007**	2006*	2005	الامارات
Abu Dhabi	400047	341286	290323	ابو ظبي
Dubai	226513	193076	150663	دبي
Sharjah	68463	60552	47746	الشارقة
Ajman	9525	7918	6305	عجمان
Umm AlQuwain	3153	2604	2149	ام القيوين
Ras Alkhimah	13555	11895	9777	راس الخيمة
Alfujeirah	8476	7292	6126	الفجيرة
TOTAL	729732	624623	513089	المجموع

*Pre. * أولية

** Estimated ** تقديرية

G.D.P. BY EMIRATES (2000=100)

ج المحلي الاجمالي حسب الامارات (٢٠٠٠=٠

(مليون درهم)

EMARATES	2007**	2006*	2005	الامارات
Abu Dhabi	273392	258939	240367	ابو ظبي
Dubai	154799	146490	124738	دبي
Sharjah	46788	45941	39530	الشارقة
Ajman	6509	6008	5220	عجمان
Umm AlQuwain	2155	1976	1779	ام القيوين
Ras Alkhimah	9264	9025	8095	راس الخيمة
Alfujeirah	5792	5532	5072	الفجيرة
TOTAL	498699	473911	424801	المجموع

*Pre. * أولية

** Estimated ** تقديرية

أهم المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي للعام ٢٠٠٦

المؤشـــــــــــر	الإمارات	البحرين	السعودية	قطر	عمان	الكويت
السكان	٤٢٢٩	٧٤٦	٢٣٦٧٨	٨٣٨	٢٥٧٧	٣٠٥٢
متوسط النمو السكاني	%٣،٠٠	% ٢،٦٣	% ٢،٣٩	% ٥،٢٩	% ٢،٧١	% ٦،٤٥
الكثافة السكانية	٥٠	١٠٥٥	١١	٧٣	٨	١٧١
نسبة القوى العاملة للسكان	٦٢،٣	٤٩،٧	٥١،٧	٤٣،٥	٤٤،٥	٦١
متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (دولار أمريكي)	٧٨٨	٧٠	٤٤٣	٧٦	١٧٣	٨٤
متوسط نصيب الفرد من الواردات الزراعية (دولار أمريكي	٦٨٦،٢	٦٠٧،٢	٣٧١،٣	٣١٨،٦	٥٣٠،٥	٤٣٦،٤
إنتاج الأسماك (ألف طن)	١٠٤،٢	١٣،٧	٧٥،٣	١٠،٤	١٥١،٦	٥،٦
إنتاج لنفط الخام (ألف برميل/يوم)	٢٥٩١	١٨١	٩٢٠٨	٨٢٠	٧٣٨	٢٦٤٤
احتياطي النفط الخام (بليون برميل)	٩٧،٨٠	٠،١٣	٢٦٤،٢٥	١٥،٢١	٥،٤٠	١٠١،٥٠
إنتاج الغاز الطبيعي (ميلون متر مكعب سنويا)	٤٦٦٠٠	١٠٦٩٩	٧١٢٤٠	٤٣٥٠٠	١٧٥٠٠	١٢٢٠٠
طاقات مصافي التكرير (ألف برميل / يوم)	٤٦٦،٣	غ.م	٢١٣٥،٥	٨٠،٠	غ.م	٩٣٢،٠
صادرات النفط كنسبة من إجمالي الصادرات	٣٨،٨	٥٤،٣	٧٧	٦٦،٦	٦٧،٨	٩٤،٩
الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار أمريكي)	١٦٤٨٦٥	١٥٨٢٨	٣٤٨٦٧٣	٥٢٧٧٢	٣٥٦٥٦	١٠١٩٠٤
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي (دولار أمريكي)	٣٩	٢١،٢	١٤،٧	٦٣	١٣،٨	٣٣،٤
متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الاستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)	٢٣،٥	١٠،٥	٧،٥	١٩،٧	٧،٥	١٣،٧

النسبة إلى الناتج المحلي

قطاع الزراعة	٢	٠،٣	٣	٠،١	١،٣	٠،٣
قطاع الصناعات الاستخراجية	٣٧	٢٦	٥٠	٦٢	٤٩	٥٥
قطاع الصناعات التحويلية	١٢	١٢	٩	٧	١٠	٧
قطاع التشييد	٧	٥	٥	٥	٣	٢
المطاعم والفنادق والتجارة	١٢	١٣	٥	٤	١٢	٤
النقل والتخزين والاتصالات	٦	٦	٣	٣	٦	٥
البنوك والتمويل والتأمين	٤	١٢	٤	٨	١	٩
قطاع الخدمات الحكومية	٦	١٢	١٤	٩	٦	٩
الواردات السلعية	٥٢،٢	٥٤،١	١٨،٣	٢١،٥	٢٧،٨	١٤،١
الصادرات السلعية (تشمل النفط والغاز)	٨١،٩	٧٣،٩	٦٠،٤	٥٠،٧	٥٩،٥	٥٧،٥
الصادرات النفطية	٣١،٨	٤٠،١	٤٦،٥	٣٣،٨	٤٠،٣	٥٤،٦
إجمالي الودائع المصرفية	٧٧،٨	٧٥،٨	٤٥،٢	٦٢،٢	٣٣،٧	٥٦،٥
إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمارات)	٢١،١	٢٦	١٨	٣٥	١٧	١٩
الفائض في الميزانية الحكومية	١١،٩٧	٩،٣٠	٢١،٤٠	١،٢٢	٤،٠٧	٢٣،٠٧
معدل سعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي	٠،٢٧٢	٢،٦٤٨	٠،٢٦٧	٠،٢٧٥	٢،٥٩١	٣،٤٤٣

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠٠٧